لشعبـــة: علوم اقتصادية	**التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي**	**السنة الجامعية: 2022/2021**
السداسي: الأول ماستر	**الحل النموذجي لامتحان مقياس: اقتصاد بنكي معمق**	**تاريخ الامتحان: 2022/01/18**
الـــــدورة: العادية	**أستاذ المقياس: أد/ بن طلحة.**	**مدة الامتحان: ساعة واحدة.**

الجانب النظري: أجب عن الأسئلة التالية بشكل مختصر ودقيق(5 نقاط لكل سؤال)

① أذكر أهم الأنشطة والخدمات التي تدخل ضمن أعمال البنوك الالكترونية والبنوك الشاملة؟؛

البنوك الالكترونية: بنوك أنترنت تعمل على الخط، يتعامل الزبون معها دون الحاجة للتنقل إليها من منزله أو من مكتبه، تتعامل بأدوات إلكترونية مثل التحويل والبطاقات الالكترونية؛

البنوك الشاملة: هي دمج بين نشاطات المؤسسات المالية المصرفية(البنوك)والمؤسسات المالية غير المصرفية، وبين أنشطة تقليدية كالإيداع والإقراض ونشاطات استثمارية كالتأمين، الاعتماد الإيجاري، السمسرة، التعامل في الأسواق المالية، الاستشارات المالية، بسبب شدة المنافسة وتنامي ظاهرة العولمة.

②هل تبنت الجزائر التحرير البنكي في إطار اصلاحات الجهاز البنكي الجزائري في كل مراحله؟؛

اعتمدت السياسة الاقتصادية بعد الاستقلال على مخططات استثمارية مركزية ممولة بأموال عمومية، فكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية، وعلى نظام مركزي للأسعار. مع تدهور جل المؤسسات الإقتصادية، كان التفكير في تطبيق إصلاحات إقتصادية، بدأت مع صدور قوانين إستقلالية المؤسسات إبتداءًا من سنة 1988، عن طريق تحرير الأسعار، وبتخفيض تدريجي للتدعيم، وبالتالي كان التفكير في التحرير المصرفي. تدعم ذلك بصدور قانون النقد والقرض في أفريل1990، كوسيلة لإعادة النظر في عمل وسيرورة البنك المركزي، الذي أصبح المراقب الوحيد للقطاع المصرفي، مع إعطاء سلطة لمجلس النقد والقرض من أجل إرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي.

تدعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، خاصة مع توقيع إتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، لإقامة سياسة نقدية أكبر صرامة، وعليه زادت القيود على النظام المصرفي سيما مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة.

③ ماهي الظروف التي أجبرت البنوك الجزائرية إلى تطبيق الحوكمة؟ ومن ساهم في تطبيقها؟ وماهي الاجراءات المتخذة لذلك؟

تعتبر الجزائر من الدول التي سعت إلى تطبيق الحوكمة بعد أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، يونين بنك، حيث كان من الأسباب الرئيسية لتلك الأزمة هو سوء التسيير داخل البنوك.

إن تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية بصفة سليمة يتطلب مساهمة طرفين من جهة بنك الجزائر باعتباره المسئول عن تنظيم ورقابة البنوك والإشراف عليها، ومن جهة أخرى مساهمة كل البنوك الأخرى بتبني الإدارة العليا مبادئ الحوكمة الواردة من لجنة بازل والصادرة في 2006، تلك المبادئ التي تعمل على التأثير على مجلس الإدارة بالفصل بينها وبين الملكية، تحديد المهام والمسؤوليات لها، الاعتماد على الكفاءة في تعيين المدراء التنفيذيين، المساهمين بالرقابة على أداء البنوك بجانب توفيرهم للأموال.

من أجل القضاء على كل هذه السلبيات وإرضاء الأطراف الأجنبية وتطبيق مبادئ الحوكمة، أنشئت اللجنة الوطنية للحكم الراشد المتكونة من 99 عضو من الفعاليات المختلفة من الحكومة والهيئات المختلفة والمتعاملين الاقتصاديين، إلى جانب ذلك اتخذت عدة إجراءات مصاحبة لها بإصدار قوانين وتشريعات وإقامة برامج وطنية لتجسيد مبادئ الحوكمة وتطبيقها منذ بداية الإصلاحات البنكية التي شرعت فيها الجزائر في 1990 مع صدور قانون النقد والقرض لتنسجم مع مقررات لجنة بازل سواء الأولى أو الثانية، وتتمثل في:

- وضع نظام مركزية المخاطر 1992؛
- القواعد الإحترازية 1994؛
- قوانين محاربة الفساد المالي والإداري؛
- نظام الرقابة الداخلية لأنشطة البنوك والمؤسسات المالية 2002؛
- نظام ضمان الودائع 2004؛
- برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة، عن طريق وضع عقود الكفاءة، تحسين دور مجالس الإدارة، تحسين إدارة البنوك، تحسين ظروف الاستغلال البنكي؛

④ يعتمد البنك التجارية عند انتاج وتسويق خدماته على استراتيجية تمس جوانب السياسة التسويقية، ماهي؟.

أ- **استراتيجيات الخدمات المصرفية** وتعتمد على: - استراتيجية التوسع في الخدمات المصرفية - استراتيجية تقليص الخدمات الموجودة - استراتيجية التركيز على خدمة/خدمات معينة؛

ب- **استراتيجية تسعير الخدمات المصرفية:**

* تحديد أهداف التسعير:- نمو الحصة السوقية أو نمو الأرباح أو زيادة العائد على الاستثمار- الحد من تأثير المنافسين- تعزيز الأهداف المصرفية الأخرى: مثل تحسين صورة البنك الأدبية أمام العملاء وذلك بوضع أسعار معقولة ومناسبة، وقد يوضع سعر معين لخدمة متداولة بين البنوك لغرض استقطاب عدد كبير من العملاء من البنوك المنافسة؛

* تحديد الحدود الدنيا والعليا لأسعار الخدمات المصرفية: يتأثر تسعير الخدمات المصرفية بعدة عوامل منها تكاليف هذه الخدمات حيث يعمل البنك على تحديد الحد الأدنى من الفوائد المقبوضة والعمولات والرسوم الأخرى اللازمة لتغطية التكاليف الإجمالية. ويتأثر التسعير أيضاً بالوضع التنافسي للبنك والذي يمكن قياسه من خلال تحديد الحصة السوقية للبنك وعدد البنوك المنافسة ومدى سهولة تقديم الخدمة من قبل المنافسين، كما يتأثر بالطلب المتوقع على الخدمات المصرفية (الجديدة والقائمة) . وهنا يجب دراسة مرونة الطلب (حساسية السعر) وبالإضافة إلى ذلك فإن التسعير يتأثر باللوائح المنظمة للمهنة المصرفية (الحدود العليا والدنيا للرسوم ومعدلات الفائدة التي تفرضها السلطة النقدية) ولكل هذه العوامل مجتمعة يجب على البنك وضع حدود (دنيا وعليا) للرسوم والفوائد والعمولات حتى يمكن تحريك أسعار خدماته بما يضمن له بقاء عملائه واستمراريته في السوق المصرفية.

* تحديد سياسة التسعير: وضع قواعد تحديد أسعار الخدمات المصرفية؛

* تحديد الأسعار: يتم تحديد الأسعار بصورة نهائية.

ج- **استراتيجية توزيع الخدمات المصرفية**: من خلال نظام التوزيع؛- تصميم نظام التوزيع؛- إدارة نظام التوزيع.

د- **استراتيجية ترويج الخدمات المصرفية**: من خلال- الإعلان: لجذب عملاء جدد أو ترويج خدمة جديدة - والبيع الشخصي :بزيارات شخصية للعملاء المستهدفين بهدف بيع الخدمات المصرفية لهم.